دور السياسة الضريبية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بالدول النامية " حالة الجزائر"

أ. برابح محمد

جامعة الدكتور يحي فارس المدية

rabiebenyahia33@yahoo.com

الملخص:

تعد الضريبة سلاح ذو حدين فهي بقدر ماهي محفز للاستثما ر وأداة لدفع التنمية و تحقيق عدالة التوزيع عوائد النمو و زيادة فرص التشغيل وتحجيم البطالة فهي أيضا منفر للاستثما ر وكابح للنمو ودعامة لزيادة فوارق الدخل ،لذا تجتهد الحكومات في صياغة منظومة ضريبية تخدم الوطن والمواطن وتحافظ على استدامة التنمية وديمومة النمو ، وهذه المقالة دراسة تبحث في ذات الموضوع.

الكلمات الدالة: الضريبة، الجباية، الاستثمار، التنمية، الدخل.....الخ

The role of tax policy to attract the foreign investment in developing countries - the case of Algeria -

The tax is a double-edged sword, it is a Stimulator for investment and a tool to advance development and to achieve equitable distribution of growth revenues and increasing opportunities for employment and minimize unemployment, It is also restraining the investment and growth and it is a pillar to increase income differentials , therefore governments strives to formulating tax system that serve the nation and the citizen, and maintain the sustainability of development and growth, and this article is a study searching at the same subject.

Keywords: tax, tax collection, investment, development, income

مقدمة:

دخلت الدول المتقدمة السنوات الأخيرة حلبة المنافسة مع البلدان النامية من اجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، و يرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حاجة الدول المتقدمة و النامية إلى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم ،و تناقصت فيه أيضا مصادر التمويل الأخرى بالن سبة لكثير من البلدان النامية . و نظرا لأن السياسة الضريبية أصبحت تلعب دورا هاما في إطار كل من السياسات المالية و الاجتماعية و الاقتصادية ، ونظرا لأنها تمثل أحد الوسائل الهامة التي تستخدمها الدولة لتوجيه الحياة الاقتصادية من ناحية ، ولإعادة رسم الواقع ا لاقتصادي من ناحية أخرى ، ولأن السياسة الضريبية تجاه الاستثمارات الأجنبية تؤثر تأثيرا مباشرا في اقتصاديات المشروع بصفة عامة و في عوائده بصفة خاصة مما يجعل من السياسة الضريبية عاملا هاما و مؤثر في المناخ الاستثماري للدولة المستوردة لرأس المال الأجنبي ، و بال تالي يمكن أن تكون المعاملة الضريبية عائقا أو حافزا للاستثمارات الأجنبية في دولة معينة[1]

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسة الضريبية و الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية في تشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية و من خلال التحدث عن دور هذه السياسة علينا أن نركز على تعريفيها أولا و تطور دورها و من ثم التركيز على هذا الدور من كافة النواحي ذات الصلة بموضوع زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية و توجهيه من خلال طرحنا لموضوع الحوافز الضريبية و التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من أي سياسة ضريبية .

من خلال هذه الدراسة نطرح التساؤلات التالية .

-ماهو الدور الذي يمكن ان تقوم به السياسة الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي؟

-ماهي الآثار الايجابية للسياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية ؟

-ماهي الآثار السلبية للسياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية ؟

-ماهو دور السياسة الضريبية الجزائرية في تحفيز الاستثمارات الأجنبية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اقترحنا الفرضيات التالية .

-أصبحت السياسة الضريبية أهم أساليب السياسة المالية ,ولها أثرها الايجابي على النمو الاقتصادي ,وخاصة دورها في تحفيز وتشجيع الاستثمار .

-للتحفيز الضريبي قدرة على التأثير في المتعامين الاقتصاديين من خلال ما يمنحه من امتيازات وضمانات ,وذلك بتوجيههم نحو الأهداف من السياسة التنموية المعتمدة .

- تهدف السياسة الضريبية إلى وضع تسهيلات وتحفيزات ضريبية تساعد على استقطاب رؤوس الأموال المحلية و الاحنبية للاستثمار.

محاور الدراسة :

أولا : مفهوم السياسة الضريبية وتطور دورها .

ثانيا : الأهداف الاقتصادية للضريبة بالدول النامية .

ثالثا : السياسة الضريبية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتخص جانبين .

- – أثر السياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- – دور السياسة الضريبية الجزائرية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية ..

1) مفهوم السياسة الضريبية و تطور دورها :

إن لفظ سياسة لغويا يعني الواقع السياسي (Politise)، وقد يعني برنامج العمل في مجال معين مثل السياسات السكانية و الإنمائية أو المالية.

و السياسة الضريبية هي جزء من السياسة المالية التي بدورها فرع من فروع السياسة الاقتصادية، وتعرف السياسة المالية بأنها (برنامج عمل تخططه و تنفذه الدولة).[2]

و عرفت السياسة الضريبية بأنها:

(فن فرض الضرائب بشكل تعزز فيه فاعلية الاقتصاد و تحفز توزيعا عادلا للدخل)[3]

و أما عن دور الضريبة و أثرها فقد أرتبط بدور الدولة و تدخلها في الحياة الاقتصادية ، فقد كانت في ظل مفهوم الدولة الحارسة وسيلة تمويلية فقط تقوم الدولة بفرضها لتمويل نفقاتها العامة ذات الصلة بالمهام الموكلة إليها و المتعلقة بالأمن و الدفاع و القضاء دون ان تهدف من خلالها إحداث أي آثر ، بمعنى أن الضريبة كانت ذات صفة محايدة .

و مع تغيير دور الدولة و تحويلها من دولة حارسة الى دولة متدخلة في كافة مجالات الحياة ، لذا أصبحت الضريبة ذات أثر فعال و توجيهي للحياة الاقتصادية و كذلك الاجتماعية.

حيث أصبحت الضرائب تقوم على ثلاثة مبادئ وهي (وفرة الحصيلة، المساواة، الدخل في الحياة الاقتصادية).

وعلى ذلك يصبح النظام الضريبي جزء من النظام الاقتصادي ما يستدعي ضرورة أن يكون هذا النظام منسجما مع السياسة الاقتصادية من ناحية، وخاضعا للمفاهيم الأ ساسية للتحليل الاقتصادي من ناحية أخرى، وذلك حسب المفاهيم التالية:

- ✓ من ناحية الانسجام مع السياسة الاقتصادية : فالسياسة المالية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية فلا بد أن تساير مع أهدافها و التي تختلف من نظام لآخر و من دولة لأخرى و هذا يستدعي وجود تنسيق بين السياسة الضريبية و غيرها من السياسات الاقتصادية و المالية (و تظهر أهمية السياسة الضريبية جليا في الدول النامية لعدم استقرار السياسة النقدية عندها).
- ✓ و أما عن صلة النشاط المالي بقواعد التحليل الاقتصادي : فهي تتمثل في ان التحليل الاقتصادي يحدد غر ض السياسة المالية و حجم الكميات المالية و أثرها على التوازن مابين الناتج القومي الإجمالي و الإنفاق القومي الإجمالي

كما أنـه يقدم لعلم المالية العامة أدوات التحليل الاقتصادي المتمثلة بالميل للاستهلاك، سعر الفائدة، الكفاية الحدية لرأس المال .....الخ ،و لاسيما في مجال التشغيل و الدخل.

2) الأهداف الاقتصادية للضريبة بالدول النامية :

الفكر التقليدي يذهب إلى أن الضريبة يجب أن يقتصر فرضها أساسا من اجـل الحصول على الإيرادات المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة .

أما الفكر الحديث على الرغم من أنه لا ينكر صحة ا لمبادئ التي نادى بها التقليديـون و لا ينكر أن الضريبة يجب أن تحقق للدولة أكبر قدر ممكن من الإيرادات ، إلا أنه لا سلم بحياد الضريبة ، ونظرا لما لها من تأثير في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي .[4]

و هكذا نجد أن الفكر المالي الحديث أضاف إلى جانب الغرض الما لي غرضا آخر هو تحقيق أهداف الدولة من حيث الإصلاح الاجتماعي و التوجيه الاقتصادي و من ثم أصبحت السياسة الضريبية تلعب دورا هاما في إطار كل من السياسة المالية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و أصبح للضريبة ثلاث أهداف رئيسية.[5]

- ✓ **هدف مالي** : لتأمين الموارد المالية للدولة و الحصول على أكبر حصيلة ممكنة.
- ✓ **هدف اجتماعي** : لتحقيق العدالة في توزيع الدخول و الثروات بقصد تقليل الفوارق بين الطبقات، وكذلك تشجيع استهلاك السلع المرغوب فيها اجتماعيا و الحد من استهلاك السلع الضارة بالمجتمع و بالصحة العمومية.
- ✓ **هدف اقتصادي** : حيث تس تخدم السياسة الضريبية في تشجيع أو محاربة بعض أوجه النشاط الاقتصادي عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية.

و مما سبق نرى أن السياسة الضريبية تستطيع أن تلعب دورا هاما و مؤثر في تشجيع الاستثمار و توجيهه ، مع العلم أن الميل للاستثمار يتوقف من ناحية سعر الفائد ة السائدة في السوق ، ومن ناحية آخري على الكفاية الحدية لرأس المال .

و تؤثر الضرائب على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على الكفاية الحدية لرأس المال ، أي من خلال تأثيرها على معدل الأرباح .

وبالعودة إلى ما سبق ذكره يمكن استخدام السياسة الضريبية كأداة لتوجي هـ الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة و ذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية ممتازة بالنسبة للأنشطة المراد تشجيعها و تقرير معاملة ضريبية شديدة للأنشطة المراد انكماشها.[6]

و مما لا شك فيه أن السياسة الضريبية في البلدان النامية يمكن أن تؤثر بشكل فعال في است قطاب الاستثمارات الأجنبية نحو هذه البلدان.

و لإظهار دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية يتم توضيح ذلك كالتالي :

- أثر السياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية .

- السياسة الضريبية الجزائرية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

أ– اثر السياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية:

نعلم أن الاستثمارات الأجنبية تنتقل من دولة إلى دولة أخرى سعيا وراء الربح و لان الضريبة تعتبر عنصر مؤثرًا على حجم الأرباح ، بحيث أن انخفاضها في دولة معينة يعتبر حافز ضريبي لجذب الاستثمار الأجنبي إليها و على العكس من ذلك فإن ارتفاع الضرائب في بلد معين يؤدي إلى ابتعاد الاستثمارات الأجنبية عنه ،بل قد يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج إذا لم توجد معوقات قانونية تمنعها من ذلك .

و عليه فإن السياسة الضريبية يمكنها أن تؤثر بشكل فعال في تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو البلدان النامية ، فقد تحدث هذه السياسة آثار سلبية أو ايجابية تقلص أو توسع من مدى انسياب الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية

لهذا يستوجب علينا لتوضيح آثر السياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية أن نقسم ذلك إلى :

- الآثار الإيجابية للسياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية .
- الآثار السلبية للسياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية.

1–الآثار الإيجابية للسياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية :

للسياسة الضريبية آثار ايجابية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الوطنية بحيث تسهل و تشجع استقطاب هذه الاستثمارات .[7]

و يتم ذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على هذه الاستثمارات بما تقدمه لها من حوافز و إعفاءات ضريبية و لتوضيح ذلك يستوجب علينا توضيح ذلك كالتالي :

- الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية .
- أشكال الحوافز الضريبية .
- أثر الحوافز الضريبية في قرار الاستثمار .

أولا– الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية :

تتنوع الحوافز التي تمنحها الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية و ذلك لتحفيز هذه الاستثمارات للعمل داخل البلاد وفق قواعد و تشريعات ، و تمنح هذه الحوافز للاستثمارات الأجنبية المب اشرة و تمنح أيضا للمستثمرين المحليين لتحفيزهم على استثمار أموالهم داخل البلاد بدلا من استثمارها بالخارج .

و لتوضيح ما تم ذكره أعلاه، تقسم الحوافز اللازمة لتشجيع المستثمرين إلى مجموعتين من الحوافز، و تتمثل المجموعة الأولى في الحوافز غير الضريبية، المجموعة الثانية فتتمثل في الحوافز الضريبية.

1 –الحوافز غير الضريبية:

" و هي كل ما من شأنه تحقيق الأمن و الاستقرار و تعظيم العائد للمستثمر و رأس المال معا ".[8]

" و هي كل ما يضمن للمستثمر تحقيق عائد أو ربح لمزاولة النشاط دون المساس بذات العائد أو أصل رأس
المال المستثمر ".[9]

و من أهم هذه الحوافز :

- توفير الأمن و الاستقرار للمستثمر و رأس المال.
- الإعانات المالية.
- ج- توفير الأمن و الاستقرار للمستثمر و رأس المال :

و هي أن تنص الدولة صراحة في قوانينها على أنه لا يجوز تأميم الاستثمارات الأجنبية أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو فرض الحراسة عليها ما لم يقم المستثمر الأجنبي بمخالفة قوانين البلاد أو إلحاق الأضرار بالمصالح الوطنية و بناء على حكم قضائي .

بحيث أهم ما يؤثر على الاستثمار هو السياسة المتبعة من الدولة المستقبلة للاستثمار سواء في المجال السياسي من حيث علاقتها مع الدول الأخرى أو في المجالات الاقتصادية و المالية ، فالاستثمار الذي يعود بالفائدة على الدولة هو الاستثمار طويل الأجل الذي لا يبتغي صفقة رابحة ثم يخفض بعدها .

2 –الإعانات المالية:

تعد الإعانات المالية من أهم الحوافز غير الضريبية التي يمكن أن تقدمها الدولة ل لمستثمر الأجنبي أو المستثمر المحلي ، و تهدف الدولة من تقديم الإعانات المالية الى المشاريع الاستثمارية لتشجيع الاستثمارات في المجالات المرغوب فيها و تنقسم الإعانات المالية إلى إعانات تصدير و إعانات إنتاج .

ثانيا– الحوافز الضريبية:

أما المجموعة الثانية من الحوافز اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المحلية في الحوافز الضريبية " Les encouragements fiscaux " بحيث يلجأ معظم الدول المتقدمة أو النامية إلى الحوافز الضريبية لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية و التي من أهمها تشجيع الاستثمار و الاد خار و لتوضيح ذلك نتناول مفهوم الحوافز الضريبية و أهمها و الهدف منها .

1–مفهوم الحوافز الضريبية:

يقصد بالحوافز الضريبية هو النظام الذي يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية الفردية و زيادة المقدرة التكلفية للاقتصاد الوطني و زيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشاريع الجديدة أو التوسع فيها .

تعني **الحوافز الضريبية** هي استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة و ذلك بفرض ضريبة مع ينة أو تحديدها أو نسبتها ، أو عن

طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة او مؤقتة ، أو السماح بترحيل الخسائر و تحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل.

إذن فالحوافز الضريبية يقصد بها إحداث آثار ايجابية من شأنها أن تشجيع المستثمر الأجنبي أو المحلي و تدفعه إلى إصدار قراره وموافقته بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز .

فالمستثمر الأجنبي يوازن بين العائد الذي يحتمل أن يحصل عليه من استثماره و بين المخاطر التي يتحملها في سبيل الحصول على هذا العائد.

2-أهمية الحوافز الضريبية:

تلعب الحوافز الضريبية دورا ه اما في تحسين مناخ الاستثمار و ذلك نظرا لما تقدمه من مزايا لتشجيع المشروعات على الاستثمارات في المجالات المطلوبة أو المرغوب فيها اقتصاديا و اجتماعيا للدولة ، و تتمثل هذه المزايا في الإعفاءات الضريبية ، أو تطبيق المعادلات الضريبية التميزية أو المنخفضة ، أو السماح ببعض الخصومات التي تخفض من الوعاء الضريبي ، أو الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات و المعدات و المواد الخام عند استردادها ، إذن عندما تمنح هذه التحفيزات و المزايا الضريبية تكون حافز للمستثمر على استثمار أمواله في هذا البلد .

3-الهدف من الحوافز الضريبية:

تتمثل الحوافز الضريبية إحدى أدوات السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية و التأثير على تصرفات المستثمرين بما يتفق و أهداف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و يختلف تأثير و فعالية سياسة الحوافز الضريبية في تحقيق الأهداف و ذلك باختلاف نوع الحوافز الضريبية الممنوحة ، و تأخذ الحوافز الضريبية عدة أشكال من أهمها :

- -الأسعار الضريبية التميزية .
- -الإعفاء المؤقت أو الإجازة الضريبية
- -ترحيل الخسائر.
- -الاستهلاك المعجل.
- -الائتمان الاستثماري.

أولا-الأسعار الضريبية التميزية :" يتم استخدام أسعار الضريبة كوسيلة لجذب الاستثمارات ،وذلك من خلال تقرير معاملة مميزة لنشاط معين أو مجموعة من المكلفين بالضريبة ، وهذه المعاملة تتمثل في المفاضلة عند تحديد سعر الضريبة أو تخفيض مبلغ الضريبة "[10]

ويأخذ التمييز ثلاثة أشكال رئيسية:[11]

1-يظل السعر العام للضريبة على ماهو عليه مع تخفيض هذا السعر بالنسبة للنشاط المراد تحفيزه،ويكون ذلك عادة في الحالات التي يرغب المشرع فيها.

2-تفرض الضريبة بسعر منخفض من البداية بالنسبة لكل أوجه النشاط الخاضع للضريبة، فهد ف المشرع هنا

تشجيع الاستثمار بصفة عامة في أوجه النشاط الخاضع للضريبة مع تثبيطه في مجالات محدودة يقررها المشرع لسبب

أو لأخر .يتضمن هذا الشكل تخفيفا على المكلف من ناحيتين :

- من حيث السعر، حيث ينخفض مقدار الضريبة الواجب دفعه.
- من حيث إعفائه من العديد من الإجراءات التي يتطلبها التقدير الفعلي ،لذلك فان كثير من المكلفين يرحبون بمثل هذا الحافز الذي يجنبهم الدخول في صراعات مع الإدارات الضريبية .

ثانيا– الإعفاء المؤقت (الأجازة الضريبية) :هي منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية .ونظرا لأهمية هذا الحافز ودوره في تشجيع الا ستثمارات الأجنبية والوطنية،لجأت إليه أغلب الدول وبصفة خاصة الدول النامية .

على الرغم من استخدام اغلب الدول النامية لأسلوب الأجازة الضريبية إلا أن هذا الحافز ينطوي في جانبه العلمي على بعض المشاكل والسلبيات التي تحتم على الدول النامية أن تأخذها بعين الاعتبا ر، ومن أهم هذه المشاكل والسلبيات مايلي: "[12]

تتمثل أولى المشاكل التي تواجه استعمال الأجازة الضريبية في مشكلة تحديد تاريخ بداية الإعفاء من الضريبة،فهل تبدأ مدة سريان الإعفاء من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أو من تاريخ بداية الإنتاج ؟والحل المقترح لهذه المشكلة هو تحديد مدة تقديرية لفترات الإنشاء والتجهيز لكل نوع من أنواع الاستثمارات على حده،أي الفصل بين تاريخ إنشاء المشروع وتاريخ بداية التشغيل بالفعل(بداية الإنتاج).

ثالثا–ترحيل الخسائر:و يقصد بالخسائر التي يجوز ترحيلها كل نقص حقيقي ومؤكد أصاب أصلا أو أصول مملوكة للمؤسسة أو مكلف خاضع إيراده لضريبة الإرباح التجارية والصناعية والغير التجارية،

ومن ثم فإن الخسائر التي يجوز ترحيلها هي تلك الخسائر المحددة وفقا للقواعد الضريبية، أ ي الخسائر الضريبية دون الخسائر المحاسبية.

رابعا –الاستهلاك المعجل:" يقصد بالاستهلاك المعجل كحافز ضريبي كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة .[13]

ستخدام الاستهلاك المعجل يمكن أن يؤثر على قرار الاستثمار،حيث يستخدم كحافز ضريبي يحد من الآثار السلبية لضريبة الدخل ،ويحقق العديد من الآثار الايجابية ،لذلك يستخدم الاستهلاك المعجل لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية وتزيد من الفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية

خامسا –الائتمان الاستثماري :يقصد بالائتمان الاستثماري السماح بخصم نسبة معينة من قيمة الأصول الرأسمالية الجديدة المشتراة من الضريبة المستحقة على المستثمر،الأمر الذي يترتب عليه تخفيض من الضريبة دون أن يصاحب ذلك تخفيض فعلي في وعاء الضريبة .

ثالثا–الآثار السلبية للسياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية :

قد تحدث السياسة الضريبية أثارا سلبية يكون من نتائجها إحجام الاستثمارات الأجنبية عن التوجه إلى الدول النامية،

والدراسات العديدة التي أجريت في نطاق التنمية الاقتصادية ومعوقاتها، كشفت عن ثمة عوائق ضريبية تشكل أثارًا

سلبية للسياسة الضريبية، مما يجعلها عامل طرد للاستثمارات الأجنبية وتتمثل هذه العوائق فيما يلي:

- –مشكلة الازدواج الضريبي الدولي.
- –التمييز في المعاملة الضريبية.
- –الأعباء الضريبية المبالغ فيها .
- –عدم استقرار النظام الضريبي وتعقده .
- –فرض ضريبة دورية على رأس المال المستثمر وليس الربح المتولد عنه.

إذن فالسياسة الضريبية يمكن أن تؤثر يشكل فعال في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية ،ذلك أن انخفاض الضريبة في بلد معين يعتبر ميزة ضريبية تستقطب الاستثمارات الأجنبية إليه،وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاعها في بلد يؤدي إلى ابتعاد الاستثمارا ت الأجنبية عنه، بل قد يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.

دور السياسة الضريبية الجزائرية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية :

اعتمدت الجزائر بشكل على السياسة الضريبية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ضمن سياستها الاقتصادية حيث قدمت الكثير من الامتيازات والتسهيلات في إطار الإطارات التشريعات القانونية المتعلقة بترقية الاستثمارات وقامت بعدة تعديلات حيث تم إصدار الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار وذلك من خلال النظام العام والنظام الاستثنائي ، وهذا الآمر جاء بعدة تجديدات على مستوى الحوافز الجبائية إلا أن استعمال هذه التحفيزات الجبائية لايخلو من السلبيات التي بتم ذكرها لاحقا.

مع كل ما يمكن ان تقدمه هذه التحفيزات الجبائية من تخفيف العبء عن المستثمر وحثة عن الاستثمار بالجزائر الا ان هذا الأخير يواجه العديد من العراقيل البيروقراطية والاقتصادية والمالية،لذ ا وجب اتخاذ إجراءات لاستقطاب الاستثمار وتحفيزه وهذا من خلال تحقيق الشروط الاقتصادية وإصلاح النظام المصرفي وإتباع سياسة تروجيه لأجذب الاستثمار الأجنبي لذا وجب علينا توضيح مايلى:

- –الإطار التشريعي والتنظيمي للتحفيزات الجبائية المنظمة للاستثمار الأجنبي بالجزائر.

- -تقييم مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار وذلك من عرض جداول تبين تطور الاسثمارت خلال العقد الأول من ألفية الجديدة.
- -معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر والإجراءات الواجب اتخاذها.

1-الإطار التشريعي والتنظيمي للتحفيزات الجبائية المنظمة للاستثمار الأجنبي بالجزائر :

من اجل تعبئة روس الاموال وتشجيع المستثمرين على توظيف أموالهم في القطاعات والانشطة الإنتاجية التي تعبرها الدولة حساسة وذات أولوية عمدت الجزائر الى تبني وانتهاج سياسات مختلفة من بينها السياسة الضريبية التي تعتبر كأداة لتوجيه ا لأعوان الاقتصاديين نحو الاستثمار المنتج واستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة . وذلك من خلال وضع رزنامة من القوانين من بينها ، قانون الاستثما ر لعام 1993 وكذا قانونالاستثمار لعام 2001 " الامر 01-03 " في 20 أوت 2001 وأيضا قانون الاستثمار 2006 حيث ركز قانون 1993 على سياسة التحفيز الجبائي لاستقطاب الاستثمار الوطني والاجنتبي من دون تمييز " زراعة –صناعة- سياحة" حبث نرى ان هذا القانون منح هذه الامتيازات وفق نظامين نظام عام ونظام خاص ويرجع ذلك إلى اختلاف موقع وأهمية الاستثمار مما يؤدى إلى اختلاف في منح الامتيازات الجبائية من بينها الامتيازات ممنوحة خلال مرحلة الانجاز اذكر الإعفا ء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف في انجاز الاستثمار سواء كانت مستورة أو محلية إعفاء الملكيات العقارية في إطار الاستثمار من الرسم العقاري من تاريخ الحصول عليها امتيازات خلال مرة الاستغلال وتخص الإعفاء الكلى من أرباح الشركات في فترة تمتد من 2سنة إلى 5 سنوات الامتيازات الممنوحة بعد فترة الإعفاء كتطبيق معدلات منخفضة لأرباح الشركات آو الإعفاء من ذلك في حالة التصدير النظام الخاص :في هذا الباب فرق القانون بين الاستمارات الم نجزة الحرة والمنجزة في المناطق الخاصة الاستثمارات المنجزة في المناطق : حيث نرى أن المناطق الخاصة التي يراد ترقيتها هي مناطق قابلة للتوسع الاقتصادي وهي تختص بمناطق الجنوب الكبير والمناطق النائية.

بلغت الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر سنة 1999 حوالي 400 مليون دولار بمثل منها الاستثمارات العربية نسبة 21.4 في المائة من إجمالي الاستثمارا ت الأجنبية الوافدة بلغ نصيب القطاع النفط والغاز منها نسبة 80 % في مقابل 20% في القطاعات الأخرى ياتى في مقدمتها قطاع الصناعات الكيماوية وقطاع الأشغال الكبرى

في الوقت الذي تضاعف فيه الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة في أفريقيا خلال الفترة 2001 بمبلغ 1.2 مليار دولار.[14]

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال سنة 2004تحصلت الجزائر على ما يقارب 6 مليار أورو كاستثمارات أجنبية مباشر ،منها 4 مليار أو بمثل 66 % متمركزة في قطاع المحروقات ،و 2 مليار أورو في القطاعات خارج المحروقات[15] .

أما قانون الاستثمار لسنة 2006 يمنح مجموعة من الامتيازات الجبائية حيث تنص المادة 06 من 08/06 "زيادة على الحوافز الجبائية وشبه جبائية والجمركية المنصوص عليها تستفيد الا ستثمارات **بعنوان انجازها** من الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع الغير مستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار والإعفاء من دفع حقوق الملكية في كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني .

بعنوان الاستغلال ولمدة ثلاثة سنوات بعد المعاينة للمشروع وبطلب من المستثمر الإعفاء من الضريبة على إرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وعلى هذا الاساس فان أهم نتائج تطبيق هذه السياسة على المستثمر هو التخفيض من تكلفة الاستثمار من جهة ورفع المر دودية من جهة أخرى .

2-تقييم مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار للعقد الأول من ألفية الجديدة:

لمعرفة مدي مساهمة الحوافز الجبائية في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، قمنا بعرض مجموعة من الإحصائيات من خلال الجداول الموالية :

يظهر لنا من خلال الجداول أن الجزائر حققت نتائج مقبولة من الاستثمارات الأجنبية،وذلك نتيجة وضع قانون 1993 ثم تم تعديل هذا القانون سنة 2001 الخاص بالاستثمار ،والمزايا المالية والجبائية الممنوحة للمستثمرين .

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	260	501	507	438	1196	1065	633.8	881.9	1081

Source. UNCTAD. Datas bases ,www.unctad.org2006

الجدول رقم 02 تطور الاستثمارات بالجزائر الفترة 2002-2012. **الوحدة مليون دج**

السنة	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة	عدد المشغلين	النسبة
2002	523	%1.10	104804	%1.51	30674	%4.06
2003	1882	%3.95	403758	%5.82	37579	%4.98
2004	903	%1.90	240847	%3.47	25007	%3.31
2005	873	%1.83	206731	%2.98	44244	%5.86
2006	2226	%4.68	509350	%7.35	62887	%8.33
2007	4556	%9.57	655670	%9.46	91808	%12.16
2008	7133	%14.99	1773646	%25.58	97698	%12.94
2009	8024	%16.86	469205	%6.77	72440	%9.59
2010	6759	14.20%	401348	%5.79	67594	%8.95
2011	6999	%14.71	1352811	%19.51	133824	17.72%
2012	7715	%16.21	815545	%11.76	91415	%12.11
المجموع	47593	%100	6933611	%100	755170	%100

المصدر:منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013

الجدول رقم 03 المشاريع 2002-2012 . **الوحدة مليون دج**

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ	عدد المشغلين
أوروبا	228	364501	38089
الاتحاد الأوربي	185	323298	29235
أسيا	27	493406	3790
أمريكا	9	59504	3433
دول عربية	153	1181166	44129
إفريقيا	1	451	425
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	4	14487	983
المجموع	423	2120549	91113

المصدر:منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013

الجدول رقم 04 ملخص حالة المشاريع الاستثمارية 2002–2012.

الوحدة مليون دج

عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد المشغلين	%
47.170	69%	664.057	99.10%	4.813.063	88%
208	0.40%	879.370	12.7%	27.400	4%
208	0.40%	879.370	12.7%	27.400	4%
215	0. 50%	1.241.179	17.90%	63.713	8%
423	0.90%	2.120.549	31%.	91.113	12%

المصدر:منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013

الجدول رقم 03 ملخص حالة المشاريع الاستثمارية 2002–2012 . الوحدة مليون دج

المشاريع المستثمرة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد المشغلين	%
الاستثمارات المحلية	47.170	99.10%	4.813.063	69%	664.057	88%
شراكة	208	0.40%	879.370	12.7%	27.400	4%
الاستثمار الأجنبي المباشر	215	0. 50%	1.241.179	17.90%	63.713	8%
مجموع الاستثمارات الأجنبية	423	0.90%	2.120.549	31%.	91.113	12%
المجموع الـ	47.593	100%	6.933.611	100%	755.170	

المصدر:منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013

3-معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر والإجراءات الواجب اتخاذها:

بالرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة من إصلاحات و تحقيق توازن اقتصادي ومالي ، مع التحسن الملحوظ في احتياطي الصرف،وتراجع في مستوى المديونية ،وانخفاض معدل التضخم ،غير اننا نلاحظ ان الاستثمارات الأجنبية هي دون الهدف المنشود وان أغلبية الاستثمارات هي في مجال المحروقات ،فالجزائر لاتستقطب إلا 0.001 % من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية ،ذلك راجع لعدة عراقيل تواجه المستثمر الأجنبي،منها العراقيل السياسة واقتصادية، ومالية زائد العراقيل التنظيم ية والإدارية ،حيث أن عدم الاستقرار السياسي يشكل حاجز أمام انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك القوانين والتشريعات والسياسات الضريبية المطبقة.

يتسم النظام المصرفي في الجزائر بأنه متأخر من حيث الخدمات ومعالجة ومتابعة العمليات المصرفية إلا أن الحكومة اتخذت بعض الإجراءات مؤخر لتسهيل المعاملات البنكية كفتح الحسابات البنكية ،لتحسين هذا الوضع يجب تحقيق الشروط الاقتصادية ،وإصلاح المنظومة المصرفية بالجزائر .وانجاز بنية تحتية حديثة وقوية تعمل على استقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة،وقياس درجة حساسية الاستثمارا ت المباشرة للحوافز الضريبية حتى يتم التأكد من ان تلك الحوافز مستقطبة، في الأخير يتضح لنا أن السياسة الضريبية تلعب دور مميز وهاما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ،مع العلم ان هذه الاستثمارات لها أثار ايجابية وأثار سلبية على اقتصاد الدول النامية، ومن أهم العوائق التي يشتكي منها المستثمرون صعوبة الحصول على القروض ومشكلة العقار وضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار وتفشي البيروقراطية والمنافسة غير مشروعة والفساد.

لهذا نقدم مجموعة من توصيات والمقترحات بهدف توجيه هذه السياسة نحو تحقيق أعظم فائدة للاقتصاد الجزائري .

الاقتراحات والتوصيات:

- -منح المزايا والحوافز لتشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية الى الدول المضيفة ،في شكل اعفاءات ضريبية وجمركية .
- -العمل على توفير المناخ الملائم والمناسب لجلب الاستثمارات الوطنية والاجنبية كالقضاء على العراقيل البيروقراطية والمحسوبية ،بحيث يجب على الدولة أن تسهر على تهيئة المناخ الاستثماري من الناحية السياسة والاقتصادية .
- -إجبارية استخدام السياسة الضريبية في توجيه الاستثمارات الى المناطق النائية والفقيرة ،وذلك بمنح مزيد من التحفيزات والإعفاءات الضريبية للشركات العاملة في المناطق النائية والمناطق الصناعية الجديدة
- -تشجيع الشركات الاستثمارية على نقل التكنولوجيا المتطورة التي تتلاءم مع الاقتصاد الجزائري، عن طريق استخدام السياسة الضريبية .
- العمل على استقرار النظام الضريبي، لان ذلك يساعد المستثمر الأجنبي على الاستثمار نظر ا لثقته في هذا النظام.وكذلك كسب ثقة المستثمر الأجنبي عن طريق الاستقرار السياسي والأمني .

- –وضع إستراتيجية عربية ومغاربية للاستثمار ،وخلق قوانين لتنفيذها وتحقيق تنسيق ضريبي فيما بينها مما يزيد من جاذبية المنطقة ككل والجزائر.
- ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة والتع جيل بوضع الآليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد ومحاربة تبيض الأموال، وكذلك تحسين التكوين في القضايا المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، وإنشاء المحاكم المختصة في النزاعات الاقتصادية والاستثمارية.
- المطلوب من الجزائر إعداد بنك معلومات حول اتجاه وتدف ق الاستثمارات الأجنبية حسب البلد مصدر الاستثمار وحسب القطاعات،و وضع وسائل تقنية آلية لمتابعة الاستثمارات .

الهوامش والمراجع

[1] –[1]– د/ نعيم فهيم حنا "ترشيد سياسة الإعفاءات الضريبية ، نموذج مقترح بهدف ترشيد الإستثمارات الأجنبية في مصر .

(المؤتمر الضريبي الثامن "الانضمة الضريبية وسياسة الاستثمار في إفريقيا "وزارة المالية نوفمبر 1996 ، الجزء الأول ، ص 135) .

[1] – د/ عبد الحفيظ عبد المولى "المالية العامة "، دار النهضة العربية، مصر، سنة الطبع 1997، ص 339.

[2] --.united states of America 1988, P263. "Harrey Rosen public finance ;Irwin .INS

[3] – – د/ فاروق السيد سالم : العبء الضريبي في الاقتصاديات النامية ، مصر ،1992 ، ص 200 .

[4] – السيد عبد المولى "المالية العامة المصرية "، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1995، ص 300

[5] – ميزا ئدا زغلول زرقة " تأثير نظم الحوافز و الإعفاءات الضريبية على تحسين بيئة الإستثمار في مصر ،دار المحاضرة ، سنة 1994 ، ص 257

[6] -- د/ عبد الحفيظ عبد المولى "المالية العامة "، دار النهضة العربية، مصر، سنة الطبع 1997، ص 339.

[7] 1- Anne Gaudillat .et Eric Rimboux .impôts directs et politique fiscale européenne Revue d'économie politique N°2 Mars- Avril 1997.p p 274-279 .

[8] -- د/ عطية عبد الحليم صقر "الحوار الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر "،دار النهضة العربية –مصر، سنة 1998 ، ص 121 .

[9] – د/ رمضان صديق "الضمانات القانونية و الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، دار النهضة العربية – مصر، سنة 1998، ص 53.

[10] – د/ عطية عبد الحليم صقر –مرجع سابق ، ص 141

[11] – د/ أسامة محمد الفولي –دور الإجازة الضريبية كحافز للاستثمار الخاص ،مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ,تصدرها كلية الحقوق ' جامعة الإسكندرية العدد الثالث والرابع 'ستة 1989ص 175 .

[12] – د/ عبد الحفيظ عيد –الثار التوزيعية لفرض على الشركات ولإعفاء الاستثمارات من الضرائب (دراسة تحليلية) دار النهضة العربية ،1995 ص 40

[13] – د/ حامد عبد المجيد دراز –السياسات المالية ،مركز الإسكندرية للكتاب .مصر سنة 2000 م ص 264 .

[14] -د نزيه عبد المقصود مبروك–الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية–دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر 2007.ص:.321

[15] -منصوري الزين– ،آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلو م الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2006 ،غير منشورة ،ص 77